تمكين المرأة وتحسين حياتها من خلال حماية حقوقها في الأرض والسكن والملكية في المنطقة العربية

موضوعات رئيسية

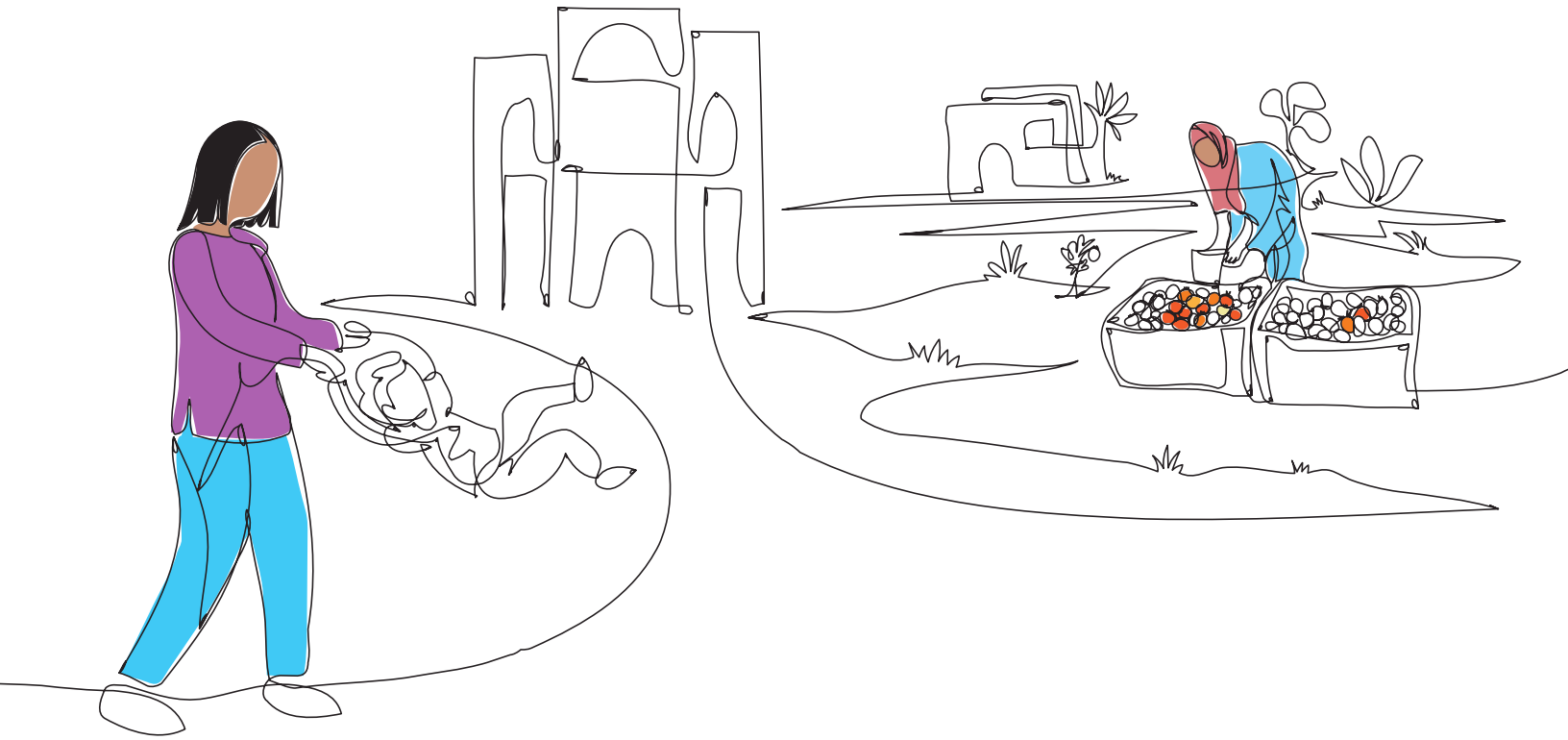

STAND FOR HER LAND
HER RIGHTS. HER LAND. A BETTER FUTURE FOR ALL.

GLTN
الشبكة الدولية لأدوات الأراضي

برنامج الموئل
لمستقبل حضرى أفضل

تمكين وتحسين حياة المرأة من خلال حماية حقوقها في الأرض والسكن والملكية في المنطقة العربية:موضوعات رئيسية.
حقوق النشر © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، 2021

كل الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
صندوق بريد: 30030، نيروبي 00100، كينيا
هاتف: 3120 762 20 254+
فاكس: 3477 762 20 254+
www.unhabitat.org

شكر وتقدير
مدير المهام: أومبريتا تمبرا
المؤلفون: أومبريتا تمبرا و إليونورا فرانشيسكا سيربي
المساهمون الرئيسيون: رفيق خوري وإيفرلين نايريسيا وسراج سايت
مساهمون آخرون: دعاء الشريف وتالا قمورية
التصميم: شدان الجلالي ، إيلاف رسلان ، إليونورا فرانشيسكا سيربي
الرسومات: بيتر تشيسيريت

إخلاء المسئولية

لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة ، أو لسلطات أي منها ، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو حدودها ، أو فيما يتعلق بنظامها الاقتصادي أو درجة تطورها. لا تعكس توصيات هذا المنشور بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مجلس إدارته.

عن الموضوعات الرئيسية

أُعدت هذه المجموعة من الموضوعات الرئيسية حول "تمكين المرأة وتحسين حياتها من خلال حماية حقوقها في الأرض والسكن والملكية في المنطقة العربية" بناءً على الخبرة الميدانية لموئل الأمم المتحدة وشركاء الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأرض في المنطقة، وتعتبر الموضوعات مرجعًا سريعًا حول كيفية تمكين المرأة وتحسين حياتها والتأكد من قدرتها على أداء دورها بشكل أفضل في دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام في مجتمعها لصالحها ولصالح أسرتها والمجتمع ككل

تتعلق هذه الموضوعات بالفئات المختلفة من النساء والفتيات

لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الوثائق المرجعية والموقع الإلكتروني لكل من موئل الأمم المتحدة والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي أو التواصل مباشرة من خلال مراسلتنا على البريد الإلكتروني

unhabitat-arablandinitiative@un.org /unhabitat-gltn@un.org

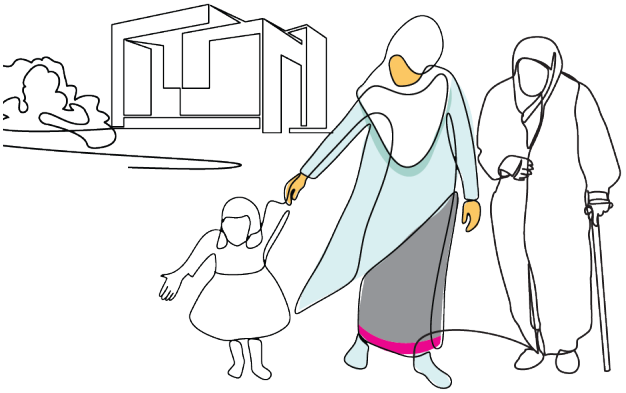

لماذا
تهمنا حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية

تعتبر مسألة تحسين حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في المنطقة العربية مسألة ملحة، وقد ثبت أن حصول المرأة على الأرض والموارد الإنتاجية الأخرى واستخدامها والتحكم فيها يفيد مجموعة واسعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وأهداف بناء السلام .

...عندما تتمتع المرأة بحقوقها في السكن والأرض والملكية

...فسيتيح ذلك لها التمتع بمجموعة من حقوق الإنسان المترابطة التي تشمل السكن الملائم والحماية من الإخلاء القسري ومستوى معيشة مناسب والصحة والعمل.

...فسيتيح ذلك لها الأمن المالي الذي تحتاجه لإعالة نفسها وأسرتها، فتزداد رفاهية الأسرة، ويتمتع الأطفال بفرص أفضل في الحصول على التعليم، ومن ثم يصبح هناك تحسن طويل الأجل في الظروف المعيشية للأسرة.

...يزداد استقلالها وحقها في تقرير المصير، الأمر الذي من شأنه تحسين حياتها وقدرتها على التخطيط لحياتها عندما يتقدم بها العمر .

...يُعاد توازن علاقات القوة داخل الأسرة، الأمر الذي يتيح للمرأة أن يكون لها رأي أكبر في قرارات الأسرة والخروج .
من العلاقات العنيفة.

...زيادة الانتاجية الزراعية والانتاج الكلي للغذاء.

...تزداد مشاركتها في عملية صناعة القرار داخل الأسر والمجتمعات والمناقشات السياسية بشكل عام.

...بخصوص السياقات المتأثرة بالنزوح والأزمات عندما تتمتع المرأة بحقوقها في السكن والأرض والملكية

...تتمتع المرأة بحماية أكبر من العنف والظروف الجوية القاسية والمخاطر الصحية الأُخرى.

...تقل نقاط ضعفها، وتصبح أكثر قدرة على إدارة الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن النزاعات عندما تصبح في كثير من الأحيان معيل الأسرة والقائمة على الرعاية.

...تصبح أكثر قدرة على إعالة نفسها وأسرتها والتعامل مع نقص الدعم الأسري، وهذا أيضًا يساعد في الحد من انخراط المرأة في السلوك الجنسي المحفوف بالمخاطر، ويقلل من تعرضها للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة، ويساعدها على التعامل مع التأثير الاجتماعي والاقتصادي لفيروس نقص المناعة المكتسبة على مستوى الأسرة.

...تزداد مشاركتها في صناعة القرار وانخراطها في عمليات السلام، الأمر الذي ينتج عنه المزيد من جهود بناء السلام المستمرة واحتمالية أكبر لتنفيذ اتفاقيات السلام وتحقيق سلام أطول.

كيفية

زيادة تمتع المرأة بحقوقها في الأرض والسكن والملكية في المنطقةالعربية

تستطيع المرأة في المنطقة العربية التمتع بمجموعة كبيرة من خيارات حيازة الأراضي المتاحة من خلال سلسلة متصلة بالحق في الأرض، فيمكن أن تكون هذه الخيارات فردية أو مشتركة مع أفراد الأسرة أو المجتمع، وتكون أكثر أو أقل أمانًا اعتمادًا على ما إن كانت صورية أو مسجلة أو محمية بموجب المعايير العرفية والاجتماعية، ويوجد اختلافات محلية ووطنية جوهرية في العمليات وخيارات الحيازة التي من خلالها تستطيع المرأة الحصول على الأرض، ولتحديد الخيار الأنسب من الضروري تحديد الاختلافات بين النساء وتحديد احتياجاتهم الخاصة

كيفية زيادة تمتع المرأة بحقوقها في السكن والأرض والملكية في المنطقة العربية

مناصرة حقوق المرأة في الأرض والسكن والملكية والتوعية بها

- توعية النساء والرجال بأهمية مناصرة حقوق المرأة في الأرض والملكية وحمايتها على الصعيد الإقليمي والوطني وبين أفراد الأسرة والمجتمع والجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الأراضي
- رفع الوعي بأطر العمل الدولية التي تحمي حقوق المرأة في الأرض والسكن والملكية
- رفع الوعي بين صانعي القرار حول القيم الاجتماعية والاقتصادية لعمل المرأة، الأمر الذي سيساعدهم على فهم الفوائد التي ستتمتع بها المرأة وأسرتها من خلال ضمان مساواة الحصول على الأرض والتحكم فيها.

حماية حقوق المرأة في الأراضي عند الزواج

- رفع الوعي بأهمية الزواج في تعريف أنظمة الأراضي والممتلكات للأسرة ودور عقد الزواج كأداة لحصول المرأة والرجل على حقوقهم في الأرض وتأمينها من خلال الملكية الزوجية المشتركة.
- تشجيع تسجيل الزيجات أو جعله إجباريًا من خلال عقود الزواج المكتوبة، وتعزيز ترتيبات الملكية المشتركة للأزواج.

- التأكد من أن عقود الزواج تشمل خيارات مختلفة لأنظمة الملكية، وترتيبات المهر، وتحديد شروط التسوية في حالة الطلاق.
- التشجيع على إدراج الملكية الزوجية المشتركة في الأطر الادارية والقانونية الوطنية.
- النظر في جعل الملكية الزوجية المشتركة الخيار الافتراضي إن لم يحدد الزوجين نظام الملكية المفضل لديهم.
- تطوير قدرات جميع أصحاب المصلحة المشاركين في عقد الزواج بما في ذلك الزوجين وأسرهم والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى المشاركة في عمليات تسوية المنازعات المتعلقة بالزواج والطلاق للتعامل مع قضايا الأراضي والممتلكات الزوجية.

حماية حقوق المرأة في الميراث

- رفع الوعي بشأن أحكام الميراث القانونية والدينية الموجودة وأهمية الميراث في محاربة الموقف السلبي تجاه المرأة التي تطالب بحقوقها في الميراث.
- تطوير قدرات جميع أصحاب المصلحة الذين يتعاملون مع إجراءات الميراث وقضايا الأراضي ذات الصلة.
- تعزيز نهج كلي للتخطيط من أجل التصرف في الأملاك، وآلية متكاملة للحصول على الأرض والملكية (وصية ومهر وهدايا، إلخ).
- مكافحة ممارسات التنازل وتنظيمها من خلال توفير المعلومات والمساعدة المالية والقانونية والدعم العملي لتمكين المرأة من المطالبة بحقوقها في الميراث في المحاكم أو أنظمة تسوية المنازعات البديلة .

تعزيز حقوق المرأة في استخدام الأرض والسكن

- تعزيز حقوق الاستخدام الجماعية والفردية لتأمين حيازة المرأة للأرض على الفور، الأمر الذي يمكن تعزيزه بمرور الوقت بينما يتم إعداد حلول أكثر استمرارية.
- تنظيم استخدام عقود الإيجار المكتوبة وتعزيزها وإزالة العوائق وتيسير المتطلبات وتوفير دعم قانوني ووساطة لتنفيذها.
- تعزيز إدراج اسم المرأة في وثائق حيازة الأراضي بجميع أنواعها (الملكية الفردية والمشتركة)، وعقود الإيجار، وعقود الإشغال.

تقديم الدعم العملي للمرأة وللمجموعات النسائية

- تأسيس مراكز للمعلومات والدعم لمساعدة المرأة على تحديد الخيارات المختلفة لحيازة الأراضي وطريقة الوصول إليها وتوفير المعلومات حول المساعدة المالية والقانونية والدعم العملي لتمكين المرأة من المطالبة بحقوقها وخاصة حقوق الميراث، وذلك من خلال المحاكم أو الأنظمة البديلة لتسوية النازعات.
- تطوير قدرات المجموعات والمنظمات النسائية لتمكينهن من التعامل مع القضايا المتعلقة بالأراضي.

زيادة إمكانية وصول المرأة إلى آليات العدالة وفض المنازعات

- دعم إمكانية وصول المرأة إلى العدالة وآلية تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي من خلال توفير المساعدة القانونية والاستشارة والتمثيل والوساطة، ومن خلال إزالة الحواجز العملية واللوجستية (مثل المسافة والتكلفة واللغة ومعرفة القراءة والكتابة ورعاية الأطفال وغيرهم).

- تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات القانونية عن طريق تبسيط ونشر وترجمة المستندات إلى اللغات المحلية.
- مُراعاة حاجة المرأة إلى الوصول لآليات سلسة لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي التي لا تُعرض علاقاتهن الأسرية للخطر.

تحسين إدارة الأراضي

- إزالة الحواجز العملية واللوجستية التي تُعيق أو تمنع المرأة من الوصول إلى خدمات إدارة الأراضي (مثل التكلفة والحاجة إلى السفر وساعات العمل وإنشاء مكاتب مخصصة للمرأة وغيرهم) وإنشاء مكاتب إدارة أراضي لامركزية وخدمات متنقلة والخدمات المقدمة للمرأة وغيرهم.
- تعزيز الإصلاح الذي يراعي قضايا النوع الاجتماعي لأنظمة إدارة الأراضي (أي أنه سيتسم ببيروقراطية أقل وسيكون أسرع وأرخص وما إلى ذلك.
- تطوير قدرات الأشخاص في أدوار صنع القرار (مثل القضاة وقادة المجتمع وغيرهم)، والتعامل مع القوانين والسلطات العرفية للدعوة إلى تغيير يراعي قضايا النوع الاجتماعي إذا لزم الأمر.
- زيادة فرص حصول المرأة على الائتمان والتمويل الجزئي.
- زيادة نسبة المرأة العاملة في قطاع الأراضي.

إصلاح الدساتير والسياسات والقوانين

- تطوير وإصلاح الدساتير والسياسات والقوانين الوطنية بحيث تكون مُراعية لقضايا النوع الاجتماعي
- تعزيز مواءمة السياسات والقوانين الوطنية مع الأطر الدولية لحقوق الإنسان التي تحمي حقوق المرأة في الأراضي والملكية
- تعديل القوانين التمييزية التي تعيق وصول المرأة إلى الأرض مثل قوانين المواطنة وقوانين الوصاية وما إلى ذلك
- زيادة معرفة الأشخاص في مناصب صنع القرار (القضاة وقادة المجتمع وغيرهم) والعائلات والمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية بالمبادئ الاسلامية للأراضي

تعلم العمل في سياقات لها أنظمة قانونية متعددة

- تقييم وتحديد خيار (خيارات) الحيازة الأكثر عملية من حيث الوقت والنطاق والتكلفة والاستدامة والقدرة وقبول الجهات الفاعلة المحلية لها وغيرهم، والخيارات التي يمكن أن تصل إلى عدد أكبر من النساء في وقت أقصر مع تقديم الحماية اللازمة من الإخلاء والمخاطر الأخرى، كما يجب تقييم المخاطر التي يشكلها خيار الحيازة المختار والتخفيف من حدتها.
- تنسيق وضبط ومواءمة الأحكام مع الأنظمة القانونية المختلفة، وتوضيح طريقة ربطهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض لتجنب المفاضلة بين المحاكم والالتباس القضائي الذي من شأنه أن يؤثر سلبًا على الأشخاص والنساء الأكثر ضعفًا.
- عدم تقويض مؤسسات الدولة وقوانينها.

كيفية

زيادة تمتع المرأة بحقوق السكن والأرض والملكية في حالات النزوح والحالات المتأثرة بالأزمات في المنطقة العربية

المنطقة العربية هي موطن 50 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، ومن ضمنهم حوالي 14 مليون نازحا قسريا (مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، يونيو 2020) وتمثل المرأة أكثر من نصفهم، وقد تفاقمت نقاط الضعف الموجودة مسبقًا بسبب النزاعات والنزوح وانهيار الأسرة والمجتمع وأنظمة الدعم المؤسسي، وفي مثل هذه السياقات يساهم دعم حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية بشكل كبير في حماية المرأة وقدرتها على التغلب على الظروف وإعادة بناء حياتها ومجتمعاتها للخروج من الأزمة، ويجب أن تصل الجهود المتزايدة والمنسقة إلى أكبر عدد ممكن من النساء في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

ما الذي يمكن أن يزيد من تمتع المرأة بحقها في السكن والأرض والملكية في السياقات المتأثرة بالنزوح والأزمات؟

بالإضافة إلى الإجراءات التي تناولناها في الفقرات السابقة تشمل التدخلات المستهدفة ما يلي:

- تقييم وتحديد خيارات الحيازة الأكثر ملاءمة من حيث الوقت والنطاق والتكلفة والاستدامة وقدرة الجهات الفاعلة المحلية وقبولها لها والخيارات الأخرى التي يمكن أن تصل إلى عدد أكبر من النساء في وقت أقصر (على سبيل المثال خيارات تشارك المنزل والملاجئ العامة والمخيمات وغيرهم)، والعمل في نفس الوقت على خيارات أكثر ملاءمة على المدى المتوسط (مثل إعادة تأهيل أو إعادة بناء المأوى واتفاقيات الاستضافة المُبرمة مع المجتمعات المحلية وترتيبات الوقف وغيرهم).

- إزالة العوائق القانونية والإدارية التي تمنع النساء (والرجال) النازحين من استخدام أو تأجير أو امتلاك المنازل والأراضي والعقارات.

- تشجيع الاستخدام والتوسط في إصدار وثائق مكتوبة تتعلق بالسكن والأرض والعقار، مثل اتفاقيات الإيجار المؤقت والإيجار المكتوبة.

- مناصرة ودعم إصدار (إعادة إصدار) الوثائق المدنية، مثل بطاقات الهوية وشهادات الزواج وشهادات الوفاة وما إلى ذلك اللازمة لإضفاء الطابع الرسمي على حقوق الإسكان والأرض والعقارات.

- دعم استعادة وثائق الإسكان والأراضي والعقارات والتمتع بالحق في السكن والأرض والملكية في بلد المنشأ بحيث يكون ذلك تمهيدًا للعودة أو رد الحق أو التعويض.

- إنشاء مراكز للمعلومات والدعم على مستوى القاعدة الشعبية لمساعدة المرأة على تحديد خيارات حيازة الأراضي المتاحة لهن وكيفية الوصول إليها.

- تقديم المشورة والمساعدة القانونية بشأن حقوق السكن والأرض والملكية والمسائل الأخرى ذات الأولوية.

- ضمان تمكين المرأة من المشاركة وقيادة العمليات المتعلقة بالأراضي - مثل لجان الأراضي واستعادة الحق وما إلى ذلك، وضمان أن هذه العمليات لا تمارس التمييز ضدهن.

- جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب النوع والمتعلقة بالقضايا التي تواجهها المرأة للتمتع بحقها في الأرض والديناميات الأخرى المتعلقة بالأرض.

- الدمج بين التدخلات التي تهدف إلى تأمين حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية والجهود الإنسانية الأخرى المبذولة لزيادة فرص كسب العيش والتمكين الاقتصادي للنساء النازحات داخليًا واللاجئات والمجتمعات المضيفة.

كيفية

تمكين المرأة واشتراكها في عملية اتخاذ القرار

تعتبر المنطقة العربية هي الأفقر من حيث الأداء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في المؤسسات الاجتماعية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التابعة لمؤشر المؤسسات الاجتماعية و النوع الاجتماعي 2014) حيث تتضمن القوانين الرسمية وغير الرسمية والأعراف الاجتماعية والممارسات، فتقع معظم بلدان المنطقة العربية في أعلى مستوى في التمييز بين الجنسين، ولا يوجد أي بلد يضاهي هذا المستوى المنخفض للغاية، وقد أدى وباء كوفيد19- لتوسيع الفجوة بين الجنسين، بما أن المرأة هي الأكثر عرضة من الرجل للتدهور الاقتصادي الناتج عن الأزمة والعنف العائلي المرتفع بنسب عالية بالفعل (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2020)، وقد أبرزت مناقشات الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 التعاون الوثيق بين السلام المستدام والمشاركة الفعالة للمرأة ومهاراتها القيادية في مفاوضات السلام وعمليات الوساطة، ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام لقضية تمكين المرأة واشتراكها غير الكافي في صنع القرار في المنطقة الذي قد يسهم في تدهور السلام والأمن في العديد من البلدان العربية.

العلاقة بين الحق في السكن والأرض والملكية وتمكين المرأة واشتراكها في صنع القرار لها بعدين أساسيين؛ الأول متعلق بتمتعها بحقوق السكن والأرض والملكية، والآخر متعلق باشتراكها في العمليات المتعلقة بالأراضي

تمكين المرأة عن طريق زيادة فرص حصولها على حقوق السكن والأرض والملكية

حقوق السكن وامتلاك الأراضي وحقوق الملكية هي شروط لا غنى عنها حتى تشعر المرأة بالأمان وأنها جديرة بالاحترام وأنها عضو معترف به في أسرتها ومجتمعها، كما تعد حقوق امتلاك الأراضي وحقوق الملكية عامل مهم في تحديد وتعزيز وضع المرأة واشتراكها في تخطيط البلديات واتخاذ القرارات داخل المجتمع وحتى الانتخابات المحلية، ولهذا تعد هذه الحقوق داعماً أساسياً لتمكين المرأة ومشاركتها.

زيادة اشتراك المرأة في العمليات المتعلقة بالأراضي

وعلى صعيد آخر من المهم أن نتأكد من أن تمكين المرأة قد تحقق بالقدر الذي يمكنها من الانخراط والاشتراك بشكل مجدي في العمليات المتعلقة بالأراضي مثل إدارة الأراضي وتنظيمها وأيضًا مفاوضات السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام ورد الحقوق أو التعويض في السياقات المتأثرة بالنزاع، ولهذا السبب من المهم:

- زيادة وعي المرأة وفهمها لحقوق السكن وامتلاك الأراضي وحقوق الملكية حتى تزداد قدرتها على المطالبة بهذه الحقوق والانخراط في العمليات المتعلقة بهذه الحقوق.
- تعزيز وتطوير قدرات المرأة والجمعيات النسائية للاشتراك في العمليات المتعلقة بالأراضي (مثل إدارة الأراضي والموارد المتعلقة بالأراضي وحل النزاعات على الأراضي وعمليات إصلاح سياسة الأراضي، وما إلى ذلك).
- التأكد من اشتراك المرأة في مفاوضات السلام وآليات حل النزاعات على الأراضي واللجان المتعلقة بالأراضي للتأكد من تناول مظالم المرأة واحتياجاتها أثناء المفاوضات.
- تجميع وتحليل البيانات المصنفة حسب النوع المتعلقة بعمليات إدارة الأراضي وأنماط استخدام الأراضي والقضايا التي تواجه المرأة في حصولها على الأراضي والديناميات المتعلقة بالأراضي لتوجيه عمليات الإصلاح واتخاذ القرار.
- دعم توظيف المرأة في إدارة الأراضي وفي مختلف جوانبها.

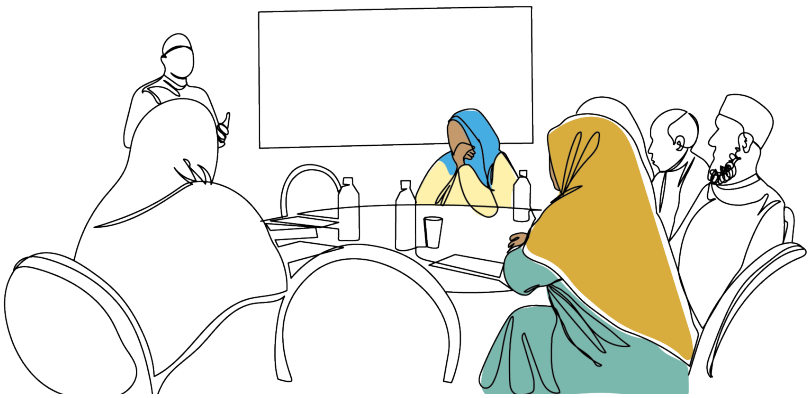

ما رأي القانون الإسلامي عن حقوق السكن والأرض والملكية بالنسبة للمرأة؟

في المنطقة العربية يحدد القانون الإسلامي للأراضي الممارسات كما يتخلل القوانين الوطنية، فالمبادئ الإسلامية مدمجة في القوانين المتعلقة بالأراضي وأحكامها التي تقدم العديد من القواسم المشتركة والاختلافات الوطنية المتنوعة، وأحد أبرز التحديات التي نواجهها هي أن القانون الإسلامي للأراضي عادة يسيء المسئولين في القضاء والمجتمعات فهمه، الأمر الذي يؤدي إلى تطبيق ممارسات التمييز بين الجنسين استنادًا للافتراض الخاطئ أن هذه مبادئ إسلامية، ومن المهم أن نشير إلى أنه وفق لقانون الإسلامي:

- للمرأة هوية روحية واقتصادية وقانونية مستقلة فيما يتعلق بامتلاك الأراضي والممتلكات.
- للمرأة الحق في حيازة الممتلكات، منها الأراضي، واستخدامها وإدارتها والتصرف فيها إما عبر الشراء أو الميراث أو المنح أو المهر الذي يمنحه الزوج لزوجته عند الزواج.
- يمكن للمرأة أن تحوز سندات ملكية الأراضي منفردة أو في شراكة.
- لا توجد موانع فقهية تمنع إدراج الملكية الزوجية المشتركة في عقد الزواج، اتفاق مدني دون ارتباط شعائري، من خلال بنود أو اتفاقيات منفصلة.
- الزواج هو عقد روحي واجتماعي وقانوني بين كيانين قانونيين مستقلين لكل منهما حقوق متساوية في التفاوض على الشروط، بما في ذلك قوانين الملكية والحصول على الأرض من خلال عقد الزواج.
- تحتفظ المرأة بتحكمها في ممتلكاتها المتحصلة عليها قبل الزواج وذمتها المالية طوال فترة الزواج، ويبقي هذا الحق مكفولا إذا أصبحت المرأة مطلقة او ارملة.
- أثناء الزواج يجب على العريس دفع مبلغ تعاقدي إلزامي (مهر) للعروس أو الموافقة على الدفع في وقت لاحق في شكل ممتلكات منقولة أو الثابتة أو كليهما بما في ذلك الأراضي، والمهر ملك الزوجة حصريًا ولا تتنازل عن حقها فيه للملكية الزوجية المشتركة.
-

أهداف التنمية المستدامة

يُعتبر تأمين حقوق المرأة في الأراضي والممتلكات أمرًا أساسيًا لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الموضحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015)، لأن ذلك يساهم في الحد من الفقر (الهدف الأول للتنمية المستدامة) وتمكين المرأة (الهدف الخامس للتنمية المستدامة)، كما ترتبط الغايات المتعددة لأهداف التنمية المستدامة بحقوق حيازة المرأة، وبحاجة الجميع -نساءً ورجالًا- بشكل خاص إلى تملك الأراضي والعقارات (الهدف 1.4)، وبالحاجة إلى المساواة بين الجنسين في حق التمتع بالموارد والملكية والتحكم بالأراضي (الهدف 5 أ). تأخذ القائمة غير الشاملة لأهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات الموضحة أدناه في الاعتبار الأهداف الرئيسية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق المرأة في الأرض والملكية، ويمكن تحديد الأهداف الإضافية ذات الصلة بسبب تعقيد الديناميكيات ذات الصلةالهدف الأول للتنمية المستدامة: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الغاية 1.4: ضمان تمتع جميع الرجال والنساء ولا سيما الفقراء والضعفاء بحلول عام 2030 بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية والتمتع بالحق في الملكية والتحكم في الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والميراث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا المناسبة الجديدة والخدمات المالية التي تشمل التمويل المتناهي الصغر المؤشر 1.4.2 نسبة إجمالي البالغين الذين يتمتعون بحقوق حيازة مضمونة للأراضي (أ) الذين لديهم وثائق معترف بها قانونيًا (ب) الذين يعتبرون أن حقهم في الأرض مضمون حسب نوعهم الاجتماعي أو نوع الحيازة.

الهدف الخامس للتنمية المستدامة: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الغاية رقم 5.أ. إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقًا متساويةً في الموارد الاقتصادية بالإضافة إلى امتلاك الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والتحكم فيها والخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية وفقًا للقوانين الوطنية.

المؤشر 5. أ.1. (أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراضٍ زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية حسب النوع الاجتماعي و(ب) نصيب المرأة بين المالكين وأصحاب حقوق الأراضي الزراعية وفقا لنوع الحيازة.

المؤشر رقم 5.أ.2: نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأرضي وحيازتها أو أيهما.

الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الغاية 11.1: بحلول عام 2030، ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة ورفع مستوى الأحياء الفقيرة.

المؤشر 11.1.1: نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو الأحياء العشوائية أو المساكن غير الملائمة.

المراجع

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2012). الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحكومة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

الاتحاد الدولي للمساحين (2014). حيازة المرأة للأرض. مبادئ الإدماج العادل للجنسين في إدارة الأراضي، رقم 24

المجلس النرويجي للاجئين (2013). حقائق على أرض الواقع: حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في قطاع غزة. أوسلو: المجلس النرويجي للاجئينسليت

س وليم هـ (2006). الأراضي والقانون والإسلام: حقوق الإنسان والملكية في العالم الإسلامي. لندن: موئل الأمم المتحدة/دار زيد للنشر

الشفافية الدولية (2018). المرأة والأراضي والفساد. مصادر لمقرري السياسات والممارسين

موئل الأمم المتحدة/ الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي (2018). المرأة والأراضي في العالم الإسلامي: مسارات لزيادة الحصول على الأراضي لتحقيق التنمية والسلام وحقوق الإنسان

موئل الأمم المتحدة/ الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، جامعة شرق لندن، لجنة هويرو، الاتحاد الدولي للمساحين (2008). معايير التقييم الجنساني لأدوات الأراضي واسعة النطاق

موئل الأمم المتحدة/ الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي (2019). الاستراتيجية الجنسانية لشبكة أدوات الأراضي العالمية (2019-2030) بهدف تأمين حقوق النساء والفتيات في الأرض والملكية

موئل الأمم المتحدة (2007). دليل صانعي السياسات لحقوق المرأة في امتلاك الأرض والممتلكات والسكن في جميع أنحاء العالم

موئل الأمم المتحدة (2014). النساء في تخطيط مستوطنات ما بعد الصراع

الأمم المتحدة (2019). المذكرة الإرشادية للأمين العام "الأمم المتحدة والأراضي والصراع

لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (2002). القضاء على الفقر عن طريق تمكين المرأة طوال دورة حياتها في عصر العولمة لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (2017). تمكين المرأة اقتصاديًا في عالم العمل المتغير

مجلس الأمن التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة (2010). اشتراك المرأة في عملية بناء السلام. تقرير الأمين العام

هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2020). إعمال حقوق المرأة لامتلاك الأراضي والموارد الانتاجية الأخرى